



لدى مقام محكمة دبي الابتدائية ... الموقرة

الدائرة العمالية

لائحة الدعوى رقم 2024 عمالى

الموضوع / مطالبة بمستحقات عمالية

مقدمه من :-

المدعية / زوزان أوزين المأنية الجنسية

الاسم باللغة الانجليزية / zozan ozen

العنوان / دولة الامارات العربية المتحدة - إمارة دبي - شارع بني ياس - بناية المصرف - مكتب رقم 1407 - هاتف 0557476000 رقم مكاني 2598492686 البريد الإلكتروني -

aliibrahimadvocates1@gmail.com

بوكالة المحامي / علي إبراهيم

((ضد))

المدعى عليها /

دي ايه اكس للعقارات شركة الشخص الواحد ذ م م

الاسم باللغة الانجليزية / DAX REAL ESTATE ONE PERSON COMPANY LLC

العنوان / دولة الامارات العربية المتحدة - إمارة دبي - بر دبي - الخليج التجاري بناية ويست بيرى مكتب 1401 :1409 ملك مجموعة الشرق والغرب العالمية هاتف متحرك 0521949966 صندوق بريد 34933 رقم الفاكس 0521324428 مكاني 2617986669 بريد الكتروني / Ceo@axcapital.ae

أولا موجز واقعات الدعوى.

تتلخص واقعات الدعوى الماثلة ونوجزها في أنه بتاريخ 9/3/ 2023 وبموجب عقد عمل دوام كامل التحقت المدعية بالعمل لدى المدعى عليها علي النحو المبين بعقد العمل بأجر علي اساس العمولة بنسبة 40 % (مستند رقم 1 صورة عقد عمل المدعى لدى المدعى عليها المؤرخ 2020/9/20)

علما بان التاريخ الفعلى لبداية العمل كان 2023/5/1 وذلك وفقا للثابت من الخطاب المرسل من المدعى عليها بتاريخ 2023/4/14 (مستند رقم 2 صورة من الخطاب المرسل المؤرخ 2023/4/14 والمرسل من المدعى عليها للمدعى).

انهاء خدمات المدعية تعسفيا :

وحيث ان المدعية ومنذ تاريخ التحاقها بالعمل لدى المدعى عليها وهي تقوم بعملها علي اكمل وجه إلا أنه وبسبب تراكم مستحقات المدعية وعدم رغبة المدعى عليها في إعطائها حقوقها **تم انهاء خدماتها بشكل تعسفي وبدون وجه حق وقد استحق للمدعية عند انهاء خدماتها تعسفيا عمولة**



مستحقه عن عدد 9 صفقات تستحق عليهم عمولة وقدرها 368836.30 مبلغ ثلاثمائة وثمانين وستون ألف وثمانمائة وستة وثلاثون درهم وثلاثون فلساً .

ولما كان ذلك وكان للمدعية مستحقات لدى المدعى عليها طالبتها بها مرراً ولكن المدعى عليها لم تحرك ساكناً لإجابتها في طلباتها القانونية والمشروعة مما إضطر المدعية لتقديم شكوى إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين من أجل التوصل إلى حل لتؤدي المدعى عليها ما عليها من مستحقات عمالية للمدعية إلا أنه تعذر حل النزاع وتم إحالة الشكوى لمحكمة وعلي المدعية تسجيل دعواها خلال 14 يوم من تاريخ إحالة الشكوى - لطفاً مستند رقم 3 صورة نموذج شكوى المدعية المقدمة إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين.

ثانياً / الأسانيد القانونية لمطالبة المدعية:

(1) " عن أحقيه المدعية في الرواتب المتأخرة والبالغ قدرها وقدرها 368,836.30 مبلغ ثلاثمائة وثمانين وستون ألف وثمانمائة وستة وثلاثون درهم وثلاثون فلساً رواتب مستحقة كعمولة للصفقات التي أتمتها :-

تستحق المدعية، زوزان أوزين، راتبها كعمولة عن الصفقات التي أتمتها لصالح المدعى عليها وفقاً لعقد العمل المؤرخ 2020/9/20. حيث ينص عقد العمل على أن تكون العمولة بنسبة 40% من قيمة الصفقات. ووفقاً للمادة 58 من قانون تنظيم علاقات العمل، فإن الراتب أو الأجر يشمل جميع العمولات والنسب المئوية المستحقة للعامل لقاء عمله. كما أن المادة 56 من القانون ذاته تلزم صاحب العمل بأداء الأجر في مواعيد استحقاقها وفقاً للأنظمة المعتمدة في الوزارة. ولما كانت المدعية قد أتمت تسع صفقات لصالح المدعى عليها، وقدرت العمولة المستحقة بمبلغ 368,836.30 درهم إماراتي، فإن تأخير دفع هذه الرواتب على أساس العمولة يعد انتهاكاً صريحاً لنصوص القانون المذكورة.

وحيث قامت المدعية بإنهاء عدد 9 صفقات لصالح المدعى عليها وذلك وفقاً للكشف الموضح فيه ما تم إنهاء من صفقات والمبين فيه المبالغ المستحقة لصالح المدعية والبالغ قدرها 368836.30 مبلغ ثلاثمائة وثمانين وستون ألف وثمانمائة وستة وثلاثون درهم وثلاثون فلساً . - لطفاً مستند رقم 4 صورة كشف مبين فيه الصفقات التي قامت بها المدعية - والمستند رقم 5 صورة الاتفاقيات الداعمة لما ورد بكشف الحساب

وبناءً على ذلك، واستناداً إلى أحكام القانون الاتحادي رقم 33 لسنة 2021 في شأن تنظيم علاقات العمل، وخاصة المادة 16 التي تلزم صاحب العمل بسداد الأجر في مواعيدها، فإن المدعية تستحق كافة مستحقاتها المالية المترتبة على هذه الصفقات. ومن ثم فإنه يحق للمدعية المطالبة بإلزام المدعى عليها بدفع المبلغ المستحق للمدعية وقدره 368,836.30 درهم إماراتي كعمولة مستحقة عن الصفقات المذكورة.

(2) عن استحقاق المدعية لتعويض عن الفصل التعسفي:

"تستحق المدعية، زوزان أوزين، تعويضاً عن الفصل التعسفي من قبل المدعى عليها بواقع راتب شهرين. وفقاً للمادة 122 من قانون تنظيم علاقات العمل، يعتبر إنهاء خدمة العامل من قبل صاحب العمل تعسفياً إذا كان سبب الإنهاء لا يمت للعمل بصفة، وبوجه خاص إذا كان الإنهاء بسبب تقدمه بشكوى جديّة إلى الجهات المختصة أو إقامة دعوى على صاحب



العمل ثبت صحتها. كما نصت المادة 123 من نفس القانون على أن للعامل الذي فصل تعسفياً الحق في المطالبة بتعويض عن الأضرار التي لحقت به، وتقدر المحكمة هذا التعويض بمراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة. وبالنظر إلى أن المدعية قد أتمت فترة خدمة مستمرة لدى المدعى عليها بدأت في 2023/5/1 وانتهت في 2024/5/13، ولما كان إنهاء خدمتها قد تم بشكل تعسفي ودون مبرر قانوني، فإنها تستحق تعويضاً يعادل راتب شهرين. ويستند ذلك إلى نص المادة 123 التي تتيح للمحكمة المختصة الحكم بتعويض للعامل المفصول تعسفياً مع مراعاة الأجر المستحق ومدة الخدمة. وبناءً على أحكام القضاء في قضايا مماثلة، ومنها حكم محكمة التمييز - دبي بتاريخ 2023-05-23 في الطعن رقم 2023 / 43 طعن عمالي و 2023 / 54 طعن عمالي، التي أكدت على حق العامل في التعويض عن الفصل التعسفي بموجب المواد المذكورة من قانون العمل، فإن المدعية تستحق تعويضاً مقداره راتب شهرين بواقع 82,340 درهم إماراتي، وهو ما يعادل راتب شهرين بناءً على راتبها الشهري البالغ 41,170 درهم إماراتي".

كما أن ثبوت تأخير سداد الرواتب المستحقة للعامل هو من أساليب التعسف التي يمارسها رب العمل تجاه العامل حيث تبين عدم سداد الرواتب التي تم الاتفاق على احتسابها على أساس العمولة والمستحق منها وفقاً للفقرة الأولى مبلغ وقدره 368,836.30 درهم بما يثبت التعسف بحق العامل ويوجب له الحق في التعويض عن الفصل التعسفي.

(3) عن استحقاق المدعية لمكافأة نهاية الخدمة وأساس احتسابها:

"تستحق المدعية، وزان أوزين، مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنص المادة 51 من قانون تنظيم علاقات العمل، التي تنص على أن العامل الذي أكمل سنة في الخدمة المستمرة يستحق مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء خدمته. ويتم احتساب المكافأة على النحو التالي: أجر واحد وعشرون يوماً عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى، وأجر ثلاثين يوماً عن كل سنة مما زاد على ذلك.

وبالنظر إلى أن المدعية قد بدأت عملها الفعلي لدى المدعى عليها في 2023/5/1 واستمرت حتى 2024/5/13، فإنها قد أكملت سنة و13 يوماً في الخدمة المستمرة. واستناداً إلى الدخل السنوي المثبت في الدعوى والبالغ 494,048.17 درهم إماراتي، تم حساب راتبها الشهري بقسمة الدخل السنوي على 12 شهراً:

الراتب الشهري 494,048.17 درهم = 41,170 درهم = 12494,048.17 درهم = 41,170 درهم

وبذلك، يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة على أساس أجر واحد وعشرين يوماً من راتبها الشهري. مكافأة نهاية الخدمة 41,170 × (2130) = 87,819 درهم = 28,819 درهم = 3021 = 41,170 × 28,819 درهم

وقد أكدت محكمة التمييز - دبي في حكمها بتاريخ 2023-05-23 في الطعن رقم 2023 / 43 طعن عمالي و 2023 / 54 طعن عمالي، أن العامل يستحق مكافأة نهاية الخدمة إذا أكمل سنة في الخدمة المستمرة، ويتم احتساب المكافأة وفقاً لأحكام المادة 51 من قانون العمل.

بناءً على ذلك، تستحق المدعية مكافأة نهاية الخدمة بمبلغ 28,819 درهم إماراتي عن فترة خدمتها المستمرة لدى المدعى عليها".

(4) عن استحقاق المدعية بدل الإجازات السنوية:



تستحق المدعية، زوزان أوزين، بدل الإجازات السنوية وفقاً لنص المادة 29 من قانون تنظيم علاقات العمل، التي تنص على أن العامل يستحق إجازة سنوية بأجر كامل لا تقل عن ثلاثين يوماً عن كل سنة من سنوات خدمته، ويومين عن كل شهر إذا كانت مدة خدمته تزيد عن ستة أشهر وتقل عن سنة.

ونظراً لأن المدعية بدأت عملها الفعلي لدى المدعى عليها في 2023/5/1 واستمرت حتى 2024/5/13، فإنها تستحق إجازة سنوية عن فترة عملها التي امتدت لمدة سنة و13 يوماً. وبحساب الإجازة المستحقة عن هذه الفترة، تكون المدعية قد استحققت إجازة سنوية لمدة 31 يوماً (30 يوماً عن السنة الكاملة ويوم واحد عن الفترة الزائدة).

وبالاستناد إلى أن راتب المدعية الشهري هو مبلغ 41,170 درهم إماراتي، سيتم حساب بدل الإجازات السنوية على النحو التالي:

بدل الإجازة السنوية 41,170 درهم ÷ 30 يوم الشهر = 1,372 درهم يومياً × 31 يوم المستحق من الإجازة = 42,542 درهم.

وقد أكدت محكمة التمييز - دبي في حكمها بتاريخ 2023-05-23 في الطعن رقم 43 / 2023 طعن عمالي و 54 / 2023 طعن عمالي، على حق العامل في بدل الإجازات السنوية وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها. بناءً على ذلك، تستحق المدعية بدل الإجازات السنوية بمبلغ 42,542 درهم إماراتي عن فترة خدمتها المستمرة لدى المدعى عليها.

(5) بيان مستحقات المدعية:

الرواتب المتأخرة (العمولات) عن 9 صفقات	368,836.30 درهم إماراتي
مكافأة نهاية الخدمة	28819 درهم
بدل الاجازة السنوية	42542 درهم
تعويض عن الفصل التعسفي	82340 درهم

بناءً على ذلك، يكون إجمالي المستحقات العمالية للمدعية مبلغ وقدره 522,537.30 درهم إماراتي.

لذلك

يلتمس المدعي من عدالة المحكمة الموقرة :-

اولاً :- تسجيل الدعوى وتحديد اقرب جلسة لنظرها واعلان المدعى عليها بها .

ثانياً :- الحكم بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعي مبلغ وقدره 522,537.30 درهم إماراتي خمسمائة واثنين وعشرون ألف وخمسمائة وسبعة وثلاثون درهماً وثلاثون فلساً عبارة عن مستحقاتها العمالية عن رواتب متأخرة وبدل أجازه سنوية ومكافأة نهاية الخدمة وبدل الفصل التعسفي مع الفائدة القانونية بواقع 9% من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد .

ثالثاً :- إلزام المدعى عليها بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

المحامي / علي إبراهيم

مقدمه عن المدعية بوكالة

